الأمم المتحدة

E/CN.3/2022/39

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 4 (ط) من جدول الأعمال

بنود للعلم: متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

تقرير الأمين العام

موجز

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 وللممارسات السابقة، يعرض هذا التقرير المقررات المتعلقة بالسياسات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس في عام 2021، أو قبل ذلك، والتي تتصل بعمل اللجنة الإحصائية. ويشير التقرير أيضا إلى الإجراءات التي اتخذتها أو تقترحها اللجنة وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة تلبيةً لطلبات الجمعية والمجلس. واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

180122 100122 21-19185 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أُعد هذا التقرير وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 والممارسات السابقة. ويعرض المقررات المتعلقة بالسياسات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2021، أو قبل ذلك، والتي تتصل بعمل اللجنة الإحصائية. ويُسلّط التقرير الضوء أيضا على الإجراءات التي اتخذتها أو تقترحها اللجنة وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة تلبيةً لطلبات الجمعية والمجلس.

ثانيا - تنمية القدرات الإحصائية

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

2 - سلّمت الجمعية العامة، في قرارها 220/75 المعنون "الانسجام مع الطبيعة"، بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكمّا، ودعت المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية.

3 - وحثَّت الجمعية العامة، في قرارها 316/75 بشأن أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، الدولَ الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على أن تتخذ إجراءات متضافرة لمواصلة تعزيز التكنولوجيات الناشئة ومصادر البيانات الجديدة وبناء نظم بيانات وإحصاءات مرنة وشاملة للجميع ومتكاملة تعمل بإشراف من مكاتب الإحصاء الوطنية وتكون قادرةً على الاستجابة للطلب المتزايد والملحّ على البيانات في أوقات الكوارث وعلى كفالة رسم مسار يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 - وأهابت الجمعية العامة، في قرارها 233/75 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل تنمية منظومة الأمم المتحدة، بمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تعزز جودة شراكتها مع أفريقيا ونوعية الجهود الإقليمية المنسقة التي تبذلها في القارة وأن توائم دعمها للمنطقة مع الاحتياجات والأولويات المحددة لأفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على أمور منها تحسين البيانات والإحصاءات.

5 - وكررت الجمعية العامة، في قرارها 322/75 المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، تأكيد الحاجة إلى توفير الدعم للبلدان الأفريقية في مساعيها إلى تنمية قدرات المكاتب الإحصائية ونظُم البيانات الوطنية من أجل كفالة توافر بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب، ودعت الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة الإسهام في كفالة الفعالية والموثوقية لعملية آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عن طريق التعاون في جمع البيانات وتقييم الأداء.

6 - وسلّمت الجمعية العامة، في قرارها 215/75 بشأن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بضرورة تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتحقيق وتعقب النجاح في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغيرها

من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومتابعته وتقييمه، وأهابت، في هذا الصدد، بالأمين العام أن يحدد، في حدود الموارد المتاحة وبالتشاور مع الدول الأعضاء وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا التي لا تشملها أهداف التنمية المستدامة أو إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وأن يقوم فورا، في حال تحديد أي منها، بوضع أهداف ومؤشرات لتلك المجالات ذات الأولوية مع ضمان أوجه التكامل والتآزر وتجنب الازدواجية.

7 - ولاحظت الجمعية العامة مع التقدير، في قرارها 323/75 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، التعاون القائم بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية في دعم بناء القدرات الإحصائية والحصول على البيانات لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من الاضطلاع بفعالية بأنشطة التخطيط والمتابعة والتقييم فيما يتعلق بتنفيذ وتتبع النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وشجعت على اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لتعزيز هذا التعاون.

8 - وأبرزت الجمعية العامة، في قرارها 324/75 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، أهمية الإحصاءات العالية الجودة باعتبارها أداة لتنفيذ الأهداف الإنمائية وأهمية التعاون والشراكة مستقبلا بين منظمة التعاون الاقتصادي وشعبة الإحصاءات في هذا الصدد، وشجعت الشعبة على النظر في تقديم الدعم التقني والمالي إلى المنظمة في ميدان الإحصاءات، عند الاقتضاء.

9 - وشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 16/2021 بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، المعهدَ على مواصلة وضع برامج تدريبية في مجالات منها التنمية المستدامة، وتعميم منظور جنساني وتمكين المرأة، وفي استخدام التكنولوجيا الجغرافية المكانية والمعارف المستمدة من الصور الساتلية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، لدعم عملية صنع القرار القائمة على الأدلة، لا سيما في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

10 - شددت اللجنة الإحصائية، في مقررها 101/52 (انظر E/2021/24)، على الحاجة إلى تعزيز الدعم التقني والمالي للبلدان لبناء قدراتها في مجالات الرصد، وإعداد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتحديث النظم الإحصائية.

11 - وقد شرع الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التابع للجنة الإحصائية في عملية لتحديث خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، بهدف استعراض خطة العمل العالمية المستكملة في الدورة الخامسة والخمسين للجنة الإحصائية في عام 2024 (انظر E/CN.3/2022/4، الفقرة 25).

12 - وقد كُلف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في إطار خطة عمله المعتمدة، بأمور منها التركيز على تنفيذ إطار المؤشرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال رصد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك على المنصات الوطنية ولوحات المتابعة والبوابات المخصصة لهذه الأهداف وغيرها من أدوات تقييم التقدم المحرز؛ ونقل البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ وتصنيف البيانات؛ ومعالجة الثغرات في البيانات في ما يتصل بمؤشرات أهداف التنمية

المستدامة (E/CN.3/2022/2، الفقرة 17). وفي هذا السياق، أنشأ فريق الخبراء فرقة عمل معنية بتقديرات المناطق الصغيرة لتكملة العمل السابق الذي أنجزه فريق الخبراء بشأن وضع مجموعة دنيا لعناصر التصنيف، وموجز وافٍ لمعايير التصنيف لجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتجميع فئات وأبعاد تصنيف البيانات المتبعة حالياً وتلك التي تتوخى الوكالات الراعية اتباعها، وتجميع الأولويات السياساتية حسب كل بُعد من أبعاد التصنيف، وتجميع الأدوات والمنهجيات المستخدمة حالياً في مجال تصنيف البيانات. ولتحسين القدرة الإحصائية على استخدام تقديرات المناطق الصغيرة في إنتاج بيانات أكثر تصنيفا لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تشترك حاليا شعبة الإحصاءات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إعداد مجموعة من دورات التعلم الإلكتروني (المرجع نفسه، الفقرة 24).

13 - وقد واصلت شعبة الإحصاءات الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات في مجال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بوسائل منها مشروع منفذ دعماً لرصد أهداف التنمية المستدامة في 20 بلداً في أفريقيا وآسيا وممولّ من قبل وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأتيح كذلك تدريب بالشراكة مع مصرف التنمية الآسيوي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنك التنمية الأفريقي وشركاء آخرين (المرجع نفسه، الفقرة 28).

14 - وواصلت شعبة الإحصاءات والكيانات التسعة الأخرى التابعة للأمانة العامة تعاونها الوثيق في مجال تنمية القدرات الإحصائية من خلال البرنامج المشترك لحساب الأمم المتحدة للتنمية البالغ 10 ملايين دولار المتعلق بالإحصاءات والبيانات، الذي منحته اللجنة التوجيهية لحساب التنمية تمديدا لمدة سنة واحدة، مع تمويل إضافي قدره 1,5 مليون دولار حتى نهاية عام 2020 (E/CN.3/2022/3، الفقرة 16).

15 - وفي إطار مبادرة "آنية البيانات"، اضطلعت شعبة الإحصاءات بأنشطة لتنمية القدرات الإحصائية في السنغال وكولومبيا، وذلك بتمويل من حكومة إيطاليا. وقدمت الشعبة أيضا الدعم للعمل في بنغلاديش في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية من خلال مشروع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشترك بين الشعب ومعني بالاستراتيجيات القائمة على الأدلة والمتسقة وجيدة التمويل من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وفي عام 2022، من المتوقع أن يتمكن الشركاء الأساسيون في مبادرة "آنية البيانات" من زيادة مستوى النشاط والتفاعل مع بلدان إضافية بدعم مالي مزيد من الجهات المانحة على صعيد ثنائي (المرجع نفسه، الفقرتان 28-29).

16 - وواصلت شعبة الإحصاءات العمل مع ممثلين من أكثر من 25 بلدا و 25 وكالة إقليمية ودولية من خلال هيئة تعاون معنية باستخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية[1] استُحدثت في أيار/مايو 2020 لتلبية الحاجة الملحة إلى بيانات أكثر تصنيفاً وأفضل توقيتاً لكي يُسترشَد بها في تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تقود شعبة الإحصاءات، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية ومكاتب المنسقين المقيمين، مشروعا لحساب التنمية بشأن البيانات الإدارية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصنفة في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية (المرجع نفسه، الفقرات 30-32).

(1) تشارك في عقد هيئة التعاون هذه شعبةُ الإحصاءات والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة.

17 - وواصلت الشبكة العالمية لمؤسسات التدريب الإحصائي، التي أُنشئت لتلبية المطالب المتعلقة بتوفير البيانات الواردة في خطة عام 2030 ورصد أهداف التنمية المستدامة، عملها على تعزيز التدريب في المجالات الرئيسية للإحصاءات الرسمية. وتغطي الشبكة مواضيع في مجال التدريب الإحصائي تتعلق بالاحتياجات المحددة للمكاتب الإحصائية الوطنية، وإقامة شبكة من ممارسي التعلم الإلكتروني وبوابة إلكترونية للدورات التدريبية، والإلمام بالمسائل الإحصائية في سياق خطة عام 2030 (المرجع نفسه، الفقرات 35-41).

18 - وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت شعبة الإحصاءات الشبكة العالمية لموظفي البيانات والإحصائيين بهدف تيسير نشاط الجماعة المهنية الموجودة على وسائل التواصل الاجتماعي التي تسعى إلى مساعدة الحكومات الوطنية على بناء نظم وطنية مرنة ومستدامة للبيانات والمعلومات من أجل التنفيذ التام لأهداف التنمية المستدامة (المرجع نفسه، الفقرات 42-44).

19 - وواصل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشية تقديم الدعم للبلدان في وضع برامج وطنية شاملة وفعالة لاستقصاءات الأسر المعيشية، بوسائل منها توثيق الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بالتنسيق، والتطوير المنهجي، والترويج والاتصال على الصعيدين الوطني والإقليمي (المرجع نفسه، الفقرات 45-50).

ثالثا - البيانات المفتوحة

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

20 - لاحظت الجمعية العامة، في قرارها 202/75 بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، أن إيجاد أسواق للحجم السريع التزايد للبيانات الرقمية وتحقيق عائدات منه يدفعان على نحو مطرد توليد القيمة، وأقرت بالخطر المتمثل في إمكانية أن تسهم الرقمنة في ارتفاع مستوى عدم المساواة، وكذلك بالدور الهام الذي يقوم به فتح باب الوصول إلى البيانات في تيسير تحقيق مكاسب كبيرة في الموصولية والتنمية المستدامة في بلدان كثيرة.

21 - وشجعت الجمعية العامة، في قرارها 316/75 بشأن أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، على الترويج للحلول الرقمية من خلال سبل الوصول إلى المنافع العامة الرقمية واستخدامها، بما يشمل البرامجيات المفتوحة المصدر، والبيانات المفتوحة، والمعايير المفتوحة والمحتويات المفتوحة التي تمتثل للقوانين الدولية والمحلية، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

22 - سيكون معروضاً على اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين تقرير الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة (E/CN.3/2022/27). ويعرض التقرير أعمال الفريق في إطار تقديم توجيهات إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن الممارسات المتصلة بالبيانات المفتوحة في إنتاج الإحصاءات الرسمية. وتتعلق التوجيهات الواردة في التقرير بمواضيع مثل البيانات المفتوحة تلقائيا وأفضل الممارسات بشأن ترخيص البيانات؛ وتوجيهات متعلقة بقابلية التشغيل البيني ونموذج لنضج البيانات التوليفية؛ وحالات الاستخدام فيما يتعلق بإحصاءات المستوى المحلي المفتوحة.

رابعا - إحصاءات الفقر والأمن الغذائي

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

23 - سلّمت الجمعية العامة، في قرارها 230/75 بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)، بأهمية تعزيز القدرات الإحصائية ونُظم الرصد على الصعيد الوطني من أجل ضمان إمكانية الوصول إلى بيانات عالية الجودة ومتاحة في الوقت المناسب وموثوق بها ومصنفة، وتسخير الشراكات وتعزيز التبادل العالمي للأفكار والخبرات، وعرض مبادرات واستراتيجيات مبتكرة وفعالة للقضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع.

24 - وفي القرار نفسه، أكدت الجمعية العامة أهمية استخدام المؤشرات المتعددة الأبعاد ووضع مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز على درب التنمية المستدامة تكون مكمِّلة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للإحاطة فعليا بالواقع الذي يعيشه السكان في جميع البلدان النامية، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والحد من أوجه عدم المساواة في كل مكان وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وشجعت منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم البلدان النامية في تنمية القدرات في مجالات من قبيل إقامة نُظم إحصائية وطنية، وتحليل البيانات وتصنيفها، ووضع السياسات، وتعميم أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، أكدت الجمعية العامة أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبل منها زيادة الوعي العام وتوفير البيانات المصنفة المتعلقة بفعالية المعونة وتحقيق نتائج ملموسة.

25 - وشجعت الجمعية العامة، في قرارها 235/75 بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، على تطبيق أحدث تكنولوجيا المعلومات مثل الإنترنت والنظم النقالة والأرصاد الجوية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وأكثرها ملاءمة في النظم الزراعية لدعم جهود أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين لزيادة قدرتهم على التكيف وزيادة إنتاجيتهم وإيراداتهم، وإشراكهم في وضع خطط البحث والابتكار مع الحد من الآثار البيئية السلبية.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

26 - استُخدمت مبادرة "آنية البيانات"، لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ أنشطة لتنمية القدرات الإحصائية في بنغلاديش وكولومبيا (انظر الفقرة 15 أعلاه)، مع التركيز على مؤشرات الفقر، ولا سيما فيما يتعلق بالأساليب المتبعة في تقديرات المناطق الصغيرة واستخدام مصادر البيانات الجغرافية المكانية[2].

27 - وقد حشدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة موارد خارجة عن الميزانية لإحصاءات الأمن الغذائي (E/CN.3/2022/23، الفقرة 24). وعلاوة على ذلك، ولتقييم أثر فاشية كوفيد-19 على الأمن الغذائي والحصول على الغذاء وأسباب ذلك الأثر، أجرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقييمات سريعة متكررة لانعدام الأمن الغذائي باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، الذي يدعم مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-1-2 بشأن انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد. وقد كُيّف نموذج

(2) يرد المزيد من المعلومات على الرابط التالي: https://unstats.un.org/capacity-development/data-for-now/data-for-now-in-Bangladesh و https://unstats.un.org/capacity-development/data-for-now/data-for-now-in-Colombia.

الاستقصاء الخاص بالمقياس لتبيان أثر جائحة كوفيد-19 على قدرة الأسر المعيشية على الحصول على الغذاء، وذلك بإدخال تعديل طفيف على الفترة المرجعية للأسئلة المتصلة بالمقياس وعلى صياغتها بشكل يجعلها أكثر فعالية في رصد اتجاهات انعدام الأمن الغذائي فيما يتعلق بالجائحة (المرجع نفسه، الفقرة 63).

خامسا - البيانات والإحصاءات الصحية

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

28 - أهابت الجمعية العامة، في قرارها 130/75 المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية: تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود من خلال توفير رعاية صحية ميسورة التكلفة للجميع"، بالدول الأعضاء إلى توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تعزيز نظم المعلومات الصحية وجمع بيانات موثوقة جيدة وحسنة التوقيت، بما في ذلك الإحصاءات الحيوية، مع تصنيفها حسب الدخل ونوع الجنس والعمر والعرق والأصل الإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، وغير ذلك من الخصائص المهمة في السياقات الوطنية على النحو المطلوب لرصد ما يحرز من تقدم والوقوف على الثغرات في الإنجاز العام الشامل لجميع أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، مع حماية خصوصية البيانات التي يمكن ربطها بالأفراد، ولضمان أن تُستخدم الإحصاءات في دعم التخطيط القائم على الأدلة في القطاع الصحي ورصد الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في مستويات العرض والطلب من الخدمات الصحية، وتيسير التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

29 - وأشارت الجمعية العامة، في قرارها 151/75 بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، إلى اعتماد الجمعية للتنقيح الحادي عشر للتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة، الذي يدخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2022.

30 - ودعت الجمعية العامة، في قرارها 310/75 المعنون "تمتع الجميع بالبصر: الإسراع بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى أن يستعرض ويبحث ضمن إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة في الدورة السادسة والخمسين للجنة الإحصائية المقرر عقدها في عام 2025، المؤشراتِ العالمية الممكنة بشأن صحة العيون المدرجة في قرار جمعية الصحة العالمية 73-4 المؤرخ 3 آب/أغسطس 2020، المعنون "خدمات رعاية صحة العيون المتكاملة والمركزة على الناس بما في ذلك العمى وضعف البصر الممكن توقيهما"، كآلية لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ غاية "تمتع الجميع بالبصر" والإبلاغ عنه ومساهماتها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

31 - ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 9/2021 بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الشركاء الإنمائيين إلى الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية في ما تبذله من جهود لتعزيز النظم الصحية الوطنية بوسائل شتى منها توفير المعلومات والبيانات الصحية الموثوقة، وشجع البلدان الأفريقية على تكثيف جهودها لتعزيز قدرة النظم الإحصائية دون الوطنية والوطنية من أجل إنتاج إحصاءات ومؤشرات موثوقة وفي الوقت المناسب لرصد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وحث البلدان والمنظمات المانحة، بما في ذلك

منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الإحصائية الدولية والإقليمية على دعم البلدان الأفريقية في تعزيز القدرات الإحصائية دعماً للتنمية.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

32 - سيكون معروضا على اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين تقرير منظمة الصحة العالمية المعنون "الإحصاءات الصحية: تعزيز النظم الإحصائية لتتبع أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة" (E/CN.3/2022/13). وتبين منظمة الصحة العالمية في التقرير الأعمال التي اضطلعت بها شعبة البيانات والتحليلات التابعة لمنظمة الصحة العالمية المنشأة حديثا، بما في ذلك إنشاء مركز جديد لنظام المعلومات الجغرافية، ووحدة نظم المعلومات الصحية، ووحدة رصد الإنصاف في مجال الصحة؛ وإعداد نموذج استقصائي عالمي جديد؛ وتحديد مؤشر مركَّب منقَّح ومحدَّث للتغطية الصحية الشاملة؛ ووضع استراتيجية نمطية لنظم معلومات الصحة؛ ومركز بيانات الصحة العالمي الجديد. وعلاوة على ذلك، تسلط منظمة الصحة العالمية الضوء على العمل الرائد الذي أُنجز، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بشأن نماذج لتقديرات زيادة الوفيات المفرطة المرتبطة بكوفيد-19 لكل دولة عضو، مصنفة حسب الجنس والعمر. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن البيان الصادر في مؤتمر القمة المعني بحوكمة البيانات الصحية وعن المبادئ المتعلقة بتبادل البيانات، ويشير إلى اعتزام عقد مؤتمر دولي جديد بشأن الإحصاءات الصحية.

سادسا - إحصاءات التعليم

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

33 - أهابت الجمعية العامة، في قرارها 155/75 المعنون "محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل"، بالحكومات على جميع المستويات أن تقوم، حسب الاقتضاء، بتعبئة الموارد لتعزيز قياسات وإحصاءات قياس الإلمام بالقراءة والكتابة، والاستثمار في نظم معلومات إدارة التعليم وفي قدرات إدارة البيانات وفقا للقدرات المالية والبشرية لكل دولة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

34 - سيكون معروضا على اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين تقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن إحصاءات التعليم (E/CN.3/2022/15). ويشير المعهد في التقرير إلى وضع قيم مرجعية وطنية لمؤشرات مختارة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعامي 2025 و 2030. ويقدم التقرير، على وجه الخصوص، معلومات أساسية عن الهدف الرئيسي والخطوات التي اتخذها المعهد لتشجيع البلدان على تقديم أهداف تمثل مساهماتها في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الهدف 4 بحلول عام 2030.

سابعا - الإحصاءات الجنسانية

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

35 - شجعت الجمعية العامة، في قرارها 156/75 بشأن تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التصدي على وجه السرعة لتأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النساء والفتيات، الدولَ على جمع بيانات عالية الجودة ودقيقة التوقيت وموثوق بها ومصنفة فيما يتعلق بتأثير كوفيد-19 وجهود التصدي له والتعافي منه لضمان تحديد التحديات التي تواجهها النساء والفتيات ومعالجتها على نحو ملائم.

36 - وأكدت الجمعية العامة، في قرارها 158/75 بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، ضرورة القيام بصورة منتظمة بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وغيرهما من العوامل ذات الصلة، وأحاطت علما بوضع منهجيات موحدة ومؤشرات محددة دوليا، وشجعت الحكومات على تعزيز تبادل المعلومات والقدرة على جمع البيانات باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

37 - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها 159/75 بشأن مضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين في إطار البند المعنون "النهوض بالمرأة" تقريراً شاملا يتضمن إحصاءات محددة مستكملة وبيانات مصنفة بشأن ناسور الولادة.

38 - وأهابت الجمعية العامة، في قرارها 160/75 بشأن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بالدول أن تضع طرائق ومعايير موحدة لجمع البيانات بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتضع مؤشرات إضافية لقياس التقدم المحرز في القضاء على هذه الممارسة على نحو فعال، وحثت المجتمع الدولي على الوفاء بالتزامه بدعم البلدان النامية في تعزيز قدرة مكاتبها الإحصائية ونُظُم بياناتها الوطنية على توفير بيانات رفيعة الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، مع كفالة الملكية الوطنية لدعم التقدم المحرز في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ورصده. وبالإضافة إلى ذلك، جددت الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام بأن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريرا متعمقا متعدد التخصصات قائما على الأدلة فيما يتعلق بأمور منها التقدم المحرز في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتوصيات المتصلة بذلك.

39 - وشجعت الجمعية العامة، في قرارها 161/75 بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه، الدولَ على أن تقوم بشكل منهجي بجمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، بيانات إدارية بشأن جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، مع كفالة خصوصية وسرية المعلومات المتعلقة بالضحايا والمحافظة عليهما. وفي القرار نفسه، أهابت الجمعية العامة بجميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم الدول، بناء على طلبها، في تجميع المعلومات المهمة بشأن العنف ضد النساء والفتيات وتحديثها بانتظام وتوعية جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بوجود قاعدة بيانات الأمين العام العالمية المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

40 - وشجعت الجمعية العامة، في قرارها 167/75 بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية والجهات الفاعلة الأخرى وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء والوكالات الإحصائية الوطنية في تعزيز نظم البيانات والإبلاغ وتنمية قدراتها من أجل تحليل ورصد التقدم المحرز صوب إنهاء ممارسة زواج

الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وتقديم التقارير العلنية المستندة إلى الأدلة عنها. وفي القرار نفسه، شجعت الجمعية المجتمع الدولي على الوفاء بالتزامه في مجال دعم البلدان النامية في تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية ونظم بياناتها على ضمان توفير بيانات رفيعة الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، مع كفالة الملكية الوطنية في دعم وتتبع التقدم المحرز، بما في ذلك في سياق زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، قبل انتهاء دورتها السادسة والسبعين، تقريرا شاملا، يستند إلى الأدلة، عن التقدم المحرز في إنهاء ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه على الصعيد العالمي، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19، وكذلك عن أفضل الممارسات بالنسبة للبرامج الرامية إلى إنهاء هذه الممارسة ودعم الفتيات والنساء المتزوجات بالفعل اللاتي تضررن منها.

41 - وسلّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 7/2021 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، بأهمية تعزيز القدرات المتعلقة بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بطريقة تراعي البعد الجنساني.

42 - وفي القرار نفسه، أهاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لها، كل في إطار ولايته، أن تواصل العمل على نحو تعاوني من أجل التعجيل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو كامل وفعال في منظومة الأمم المتحدة، بسبل منها استخدام المؤشرات المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتعزيز المعايير والمنهجيات من أجل تحسين القيام على نحو منهجي بجمع وتحليل ونشر واستخدام بيانات وإحصاءات دقيقة وموثوقة وشفافة وقابلة للمقارنة ومصنفة، وعند الاقتضاء ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ السرية، بيانات وإحصاءات متاحة للعموم تتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

43 - سيكون معروضا على اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الجنسانية (E/CN.3/2022/12)، الذي يقدم موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية بهدف تعزيز البيانات الجنسانية لدعم التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ورصد أهداف التنمية المستدامة. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن وضع مبادئ توجيهية لتحسين إنتاج بيانات استخدام الوقت، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء المتخصصين وعلى نحو ما طلبته اللجنة الإحصائية في مقرريها 109/48 (انظر E/2017/24) و 115/51 (انظر E/2020/24)، ووضع أداة منسقة بالحد الأدنى لجمع بيانات استخدام الوقت، واعتبارات الجودة للدراسات الاستقصائية المتعلقة باستخدام الوقت والخيارات المتاحة لتحديث إنتاج تلك الإحصاءات. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن نتائج المنتدى العالمي الثامن المعني بالإحصاءات الجنسانية وكذلك نتائج الاجتماعات الأخيرة التي عقدها فريق الخبراء المشترك، بما يشمل مجموعة مصغرة ومنقحة من المؤشرات الجنسانية.

44 - ووفقا للتكليف الصادر عن اللجنة في مقرريها 109/48 و 115/51، تعمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت، منذ عام 2018، على تنفيذ

التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت (2016) وتحديث الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت، في سياق استكمال *دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت: قياس العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر*، تحقيقا لهدف عام هو مواصلة تعزيز جمع البيانات البالغة الأهمية عبر البلدان وعلى مر الزمن.

45 - وفي الفترة التي تلت أحدث مناقشة أجرتها اللجنة لموضوع الإحصاءات الجنسانية، عُقد في آذار/مارس 2020 اجتماعان سنويان لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، الذي يتألف من ممثلين عن برامج الإحصاءات الجنسانية التابعة للمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية، تم خلالهما استعراض ومناقشة التطورات المنهجية في قياس ورصد مجالات محددة تتعلق بالشواغل الجنسانية والآثار المتمايزة جنسانيا الناجمة عن كوفيد-19. واعتُبر جمع البيانات عن العنف ضد المرأة أثناء الجائحة أمرا معقدا بشكل خاص. ولاحظ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المبادرات المقترحة لاستخدام دراسات استقصائية للتقييم السريع بغية جمع المعلومات عن ذلك الموضوع الحساس، وسلط الضوء على التحديات المحتملة. وأقر الفريق، على وجه الخصوص، بأهمية ضمان وضع بروتوكولات أخلاقية وبروتوكولات للسلامة أثناء جمع البيانات من خلال المقابلات الهاتفية، بالنظر إلى أنه خلال الفترات التي تُفرض فيها تدابير الإغلاق الشامل، قد لا يكون الضحايا المحتملون موجودين بمفردهم عند ردهم على الأسئلة.

46 - ورحب فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بإطلاق المنصة الإلكترونية لمجموعة القصص المعنونة "العالم في عام 2020: الاتجاهات والإحصاءات"، التي أعدتها شعبة الإحصاءات والتي تتضمن 100 قصة مقتضبة تُستمد أحداثها من بيانات جنسانية تغطي التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين منذ عام 1995، كتبتها الشعبة وأعضاء الفريق. ورحب الفريق أيضا باستحداث الشعبة مركزا عالميا للبيانات الجنسانية أعيد تصميمه لنشر المجموعة المصغرة من المؤشرات الجنسانية، لكي تكون قابلة تماما للتشغيل البيني مع قواعد البيانات الأخرى المرمَّزة جغرافيا التي تتعهدها الشعبة.

47 - وفي عامي 2022 و 2023، ستدعو شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، إلى عقد الاجتماعين السادس عشر والسابع عشر للفريق والمنتدى العالمي التاسع للإحصاءات الجنسانية، المزمع عقدهما في عام 2023، وستتولى تنظيمها.

ثامنا - الإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

48 - أوصت الجمعية العامة، في قرارها 152/75 بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، الدول الأعضاء بتعزيز قدرتها على توخي المزيد من الفعالية في جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات النوعية المصنفة بحسب العمر بغية تحسين تقييم حالة كبار السن، واعترفت بأن ثورة البيانات تطرح فرصا وتحديات جديدة بشأن قياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما جوانبها ذات الصلة بكبار السن، وذكَّرت بإنشاء اللجنة الإحصائية فريقَ تيتشفيلد المعني بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن، وبالنظر في عمله.

49 - وفي القرار نفسه، شجعت الجمعية العامة المجتمع الدولي والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كلا في حدود ولايته، على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توفير التمويل لمبادرات جمع البيانات

المتعلقة بالشيخوخة، وتزويد صانعي السياسات بمعلومات أدق وأكثر تحديدا فيما يتعلق بالشيخوخة من منظور جنساني، وكذلك إدراج المؤشرات التي توفر أدلة أساسية على تحقق الإنصاف في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة والعمليات الوطنية لتقرير السياسات ورصدها رصدا فعالا، إلى جانب اكتساب فهم أفضل لسبل النهوض بالشيخوخة على نحو لا يجعلها تتأثر سلبا بالتوسع الحضري السريع والترقية الحضرية للأحياء الفقيرة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

50 - سيكون معروضا على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين تقرير فريق تيتشفيلد المعني بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن (E/CN.3/2022/30). ويتضمن التقرير موجزا للتطورات المتعلقة بعمل فريق تيتشفيلد منذ عام 2018، بما في ذلك الأنشطة المقررة والمنشورات المزمع إصدارها وتأثير جائحة كوفيد-19 على عمل الفريق وجدوله الزمني. ويتضمن التقرير أيضا خريطة طريق منقحة، جرى بموجبها تمديد الجدول الزمني لعمل الفريق حتى ينتهي في عام 2025.

51 - وتنشر المستجدات بشأن عمل فريق تيتشفيلد والمستجدات العالمية بشأن إحصاءات الشيخوخة في نشرة إخبارية فصلية. وتنشر المنشورات التدوينية على الرابط التالي: http://gss.civilservice.gov.uk/blog/، ويستخدم أعضاء الفريق منصة "ويكي" الشبكية لإحصاءات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الفريق حاليا على *وضع إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة: إبراز كبار السن*، وهو منشور يُعَدّ بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة. وسيتضمن التقرير الإطار المفاهيمي والتحليلي ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية المتصلة بالمسنين. وسيُنشر على المستودع المؤسسي لتبادل المعلومات الخاص بمنظمة الصحة العالمية.

52 - ويشمل العمل المقبل الذي حُدد في الاجتماع التقني لعام 2021 البناء على العمل الرامي إلى تقييم الثغرات في البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن الشيخوخة وكبار السن. وفي إطار مسار العمل 1، المعني بتقييم الأدلة وتحديد الثغرات، سيجري استعراض التدابير الإضافية ذات الصلة بكبار السن. وستجري مرحلة ثانية من تقييم الأدلة الحالية في هذا المجال.

تاسعا - الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

53 - أكدت الجمعية العامة في قرارها 154/75 بشأن التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم، ضرورة توافر بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، من قبيل الوحدة النمطية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المتعلقة بالقدرات الوظيفية للطفل والأدوات والمواد التي أعدها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، وطلبت إلى منظومة الأمم المتحدة تيسير تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات واستقاء البيانات والإحصاءات الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتجميعها، وبخاصة تقديمها إلى البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وطلبت الجمعية العامة في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقوم بتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة ونشرها وتوزيعها، حسب الاقتضاء،

في التقارير الدورية التي تقدم في المستقبل عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وشجعت الجمعية العامة على وجه الخصوص اللجنة الإحصائية على أن تقوم، في حدود الموارد المتاحة، بتحديث المبادئ التوجيهية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، آخذة في اعتبارها التوصيات ذات الصلة الصادرة عن فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، وشجعت أيضا منظومة الأمم المتحدة على تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز توافر بيانات قابلة للمقارنة دوليا عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وحث أيضا جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على العمل مع الأمم المتحدة على توفير البيانات الأساسية التي تمس الحاجة إليها لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما فيه مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز القدرات الوطنية في هذا الصدد، وتعزيز الدعم المقدم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

54 - وأقرت الجمعية العامة، في قرارها 166/75 بشأن حماية الأطفال من تسلط الأقران، بأهمية جمع معلومات وبيانات إحصائية مصنفة وافية عن ظاهرة تسلط الأقران، وأهابت بالدول الأعضاء إلى توفير وتحليل تلك البيانات وتوفير المعلومات عن الإعاقة فيما يتعلق بمشكلة تسلط الأقران.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

55 - سيكون معروضا على اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين تقرير الأمين العام وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، عن إحصاءات الإعاقة (E/CN.3/2022/31). ويقدم التقرير معلومات عن الأنشطة الحالية والمقررة الرامية إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على إنتاج إحصاءات جيدة بشأن الإعاقة بهدف وضع سياسات وبرامج قائمة على الأدلة تنفذها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومعهد اليونسكو للإحصاء، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة.

56 - وأنشأت اللجنة الإحصائية فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة لتحسين نوعية إحصاءات الإعاقة وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي. ويضم هذا الفريق حالياً حوالي 162 بلداً عضواً وجهة شريكة، بما في ذلك عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وضع عدداً من مجموعات الأسئلة التي تتناول جوانب مختلفة من إحصاءات الإعاقة وتشمل تعريف الإعاقة المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتألف مجموعات الأسئلة من المجموعة الموجزة للأسئلة المتعلقة بالإعاقة التي أعدها فريق واشنطن، والمجموعات الموجزة المنقحة والموسعة للأسئلة المتعلقة بالقدرات الوظيفية للأشخاص المعاقين، والنموذج المتعلق بالقدرات الوظيفية للأطفال المعاقين، ونموذج الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة المتعلقة بالإعاقة. وقد وضعت مجموعات الأسئلة بالتعاون مع الجهات الشريكة واختُبرت على نطاق واسع لضمان إنتاج بيانات قابلة للمقارنة دوليا ذات صلة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها. وهي موثقة توثيقا مستفيضا، بوسائل منها توجيه التنفيذ والتحليل.

57 - وسيواصل الفريق جهوده الرامية إلى دعم الأفرقة الإقليمية المعنية بإحصاءات الإعاقة من أجل النهوض بالعمل فيما بين البلدان ذات اللغة أو الثقافة الواحدة التي تواجه التحديات نفسها في مجال بيانات

الإعاقة. وحُددت في الاجتماع السنوي الحادي والعشرين للفريق الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها: (أ) اختبار الأسئلة المتعلقة بالقدرات الوظيفية النفسية – الاجتماعية للأشخاص المعاقين؛ (ب) وضع أسئلة بشأن النقل؛ (ج) وضع الصيغة النهائية لوثيقة توجيهية متعلقة بتعديل البيانات حسب السن؛ (د) تيسير تبادل الخبرات باستخدام نسخة المعلم من الوحدة المتعلقة بالقدرات الوظيفية للطفل وإعداد توجيه يتعلق بنموذج التقييم؛ (هـ) معالجة الحاجة إلى إجراء دراسة استقصائية مركزة بشأن الإعاقة؛ (و) تناول مسألة استخدام أدوات فريق واشنطن في السياقات الإنسانية وحالات الكوارث؛ (ز) النهوض بخطط الأفرقة الإقليمية المعنية بإحصاءات الإعاقة؛ (ح) عقد اجتماع لمنتصف العام في عام 2022؛ (ط) بحث سبل إضافية للتواصل بين الأعضاء.

58 – وينشر فريق واشنطن منتجات عمله من خلال موقعه الشبكي (www.washingtongroup-disability.com) ومن خلال المنشورات العلمية.

عاشرا – إحصاءات المستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية

ألف – الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

59 – حثت الجمعية العامة، في قرارها 224/75 بشأن تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، موئلَ الأمم المتحدة على مواصلة وضع طرائق ونهج ومبادئ توجيهية مبتكرة لجمع البيانات والتحليل والرصد والتنفيذ بهدف دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، عند الحاجة، في التعامل مع التحديات والفرص الناشئة في المناطق الحضرية.

60 – وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة موئلَ الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها اللجنة الإحصائية من أجل وضع تعريف وظيفي للمناطق الحضرية وصياغة منهجية مشتركة لتجميع الإحصاءات الحضرية على المستوى دون الوطني.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

61 – سيكون معروضا على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين تقرير موئل الأمم المتحدة عن إحصاءات المستوطنات البشرية (E/CN.3/2022/11). ويسلط موئل الأمم المتحدة الضوء في التقرير على التقدم الذي أحرزه هو وشركاؤه في مجال إعداد إحصاءات المستوطنات البشرية والمنهجيات ذات الصلة، وعلى الإنجازات المتحققة في جمع البيانات الحضرية والإبلاغ عنها بطريقة متسقة عبر مجموعة من مؤشرات المستوطنات البشرية المختارة. ويقدم موئل الأمم المتحدة أيضا معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة بشأن تحسين رصد مؤشرات المستوطنات البشرية والإبلاغ عنها على الصعيد العالمي.

62 – وعملا بالتوصيات الواردة في تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن إحصاءات المستوطنات البشرية (E/CN.3/2019/18)، الذي عرض في الدورة الخمسين للجنة، أنشئ نظام إبلاغ تدريجي وشامل لتعزيز آلية التنسيق للرصد والإبلاغ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتعميم تعريف موحد للمدن والمناطق الريفية، وإنشاء فريق خبراء للعمل على تصنيف مناطق الأحياء الفقيرة ومناطق الأحياء غير الفقيرة، ووضع إطار موحد للرصد الحضري.

63 - ويقيم مسار العمل المتعلق بالإشراف على البيانات وخطة بيانات المدن الخاص بالفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات التابع للجنة، الذي تقوده شبكة البحوث المواضيعية بشأن البيانات والإحصاءات التابعة لشبكة حلول التنمية المستدامة، صلة بين الفريق العامل والجهات المنخرطة في مبادرة المدن الذكية، بهدف تعزيز تبادل المعارف وتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك واقتراح حلول لتحسين وربط الإشراف على البيانات على المستوى الوطني ومستوى المدن (E/CN.3/2022/5، الفقرات 21-25).

حادي عشر - بيانات التأهب لمواجهة الحالات الإنسانية والكوارث والتصدي لها

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

64 - لاحظت الجمعية العامة، في قرارها 124/75 المعنون "التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية"، أهمية تبادل أفضل الممارسات في مجال جمع البيانات بشأن المشردين في سياق الكوارث، بما في ذلك الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، وشجعت الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية ذات الصلة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على أن تعزز جمع وتبادل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة بطريقة منهجية ومحايدة وفي الوقت المناسب.

65 - وفي القرار نفسه، شجعت الجمعية العامة على زيادة استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بُعد، الفضائية منها والأرضية، وعلى تبادل البيانات الجغرافية لغرض إعداد التوقعات المتعلقة بالكوارث الطبيعية واتقائها والتخفيف من آثارها وإدارتها، عند الاقتضاء، ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتوطيد قدرة الأمم المتحدة في مجال تسخير المعلومات الجغرافية المستمدة من السواتل لأغراض الإنذار المبكر والتأهب والتصدي والتعافي المبكر. وعلاوة على ذلك، شجعت الجمعية العامة الأمَمَ المتحدة على مواصلة تعزيز تقديم الخدمات المتعلقة بالبيانات وإسداء المشورة السياساتية وبناء مهارات موظفيها العاملين في المجال الإنساني فيما يتعلق بالبيانات بغية تحسين فعالية التأهب والاستجابة للكوارث.

66 - وشجعت الجمعية العامة الدولَ الأعضاء على اتخاذ خطوات لتطوير أو تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها وتيسير تبادل ما يتصل بذلك من المعلومات غير الحساسة مع منظمات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك عن طريق برامج ونهج مشتركة بغرض إثراء السياسات والتدابير المصممة من أجل مواجهة مخاطر الكوارث وعواقبها، دعما لجهود التأهب، وشجعت منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على مواصلة مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لبناء القدرات المحلية والوطنية في مجال جمع البيانات وتحليلها.

67 - وشجعت الجمعية العامة أيضا الدول الأعضاء على القيام، بدعم تقدّمه الأمم المتحدة بناء على الطلب، بإنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث ولأنماط المخاطر وللقدرات المتاحة، ومواصلة جمع وتبادل واستخدام هذه البيانات بحيث يُستنار بها في وضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة.

68 - وشددت الجمعية العامة، في قرارها 127/75 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، على أهمية استخدام البيانات المفتوحة والمصنفة للاستجابة بفعالية لاحتياجات السكان المتضررين من الأزمات، وأهابت بالدول الأعضاء والمنظمات المعنية تحسين التنسيق

وتعزيز القدرات لضمان أن تتحقق في إطار الإغاثة الإنسانية زيادة استخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والسن. وأهابت أيضا بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من منظمات الأمم المتحدة مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية على تسهيل تبادل المعلومات المستكملة والدقيقة والموثوق بها، بطرق منها الاستعانة بالبيانات المصنفة والمنسقة التي يسهل فهمها على جميع الأطراف، بغية كفالة تقييمٍ وتحليل أفضل للاحتياجات من أجل تحسين التأهب والاستجابة للحالات الإنسانية. وفي القرار نفسه، شجعت الجمعية العامة الجهود الرامية إلى ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في جمع وتحليل البيانات المصنفة وفي تحليل المخصصات وتنفيذ البرامج، ومن خلال زيادة الاستعانة بالمؤشر المتعلق بالمساواة بين الجنسين وبالسن.

69 - وحثت الجمعية العامة، في قرارها 216/75 بشأن الحدّ من مخاطر الكوارث، الدول على أن تقوم، في سياق تنفيذها لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، بإعطاء الأولوية لإنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث من أجل زيادة الجهود الرامية إلى إنشاء أو تعزيز نظم جمع البيانات ووضع خطوط أساس بشأن الخسائر الحالية، بما في ذلك فقدان سبل العيش وغير ذلك من الخسائر التي يتكبدها السكان المتضررون، وعلى السعي إلى جمع المعلومات المصنفة والمتعلقة بالخسائر السابقة الناجمة عن الكوارث التي يرجع تاريخها إلى عام 2005 على الأقل، إذا كان هذا ممكناً.

70 - وفي القرار نفسه، سلمت الجمعية العامة بأن الحد من مخاطر الكوارث يستلزم اتباع نهج نظمي ومتعدد الأخطار واتخاذ القرارات بطريقة واعية بالمخاطر وشاملة للجميع تستند إلى التبادل والنشر العلنيين للبيانات المصنفة، والتحليلات مع فهم كاف للكيفية التي يتعين تفسير المعلومات واستخدامها بها، وكذلك إلى معلومات عن المخاطر يمكن الوصول إليها بسهولة، وتكون محدّثة وسهلة الفهم وقابلة للتشغيل المتبادل وقائمة على العلوم وغير حساسة، وتوفَّر لطائفة عريضة من المستخدمين ومتخذي القرارات وتكمَّل بالمعارف التقليدية. وشجعت الجمعية العامة الدولَ في هذا الصدد على بدء أو تعزيز جمع وتحليل البيانات المصنفة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث وغيرها من الغايات ذات الصلة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، وعلى تعزيز مشاركة الجميع في التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق ببيانات مخاطر الكوارث والتحليل المتكامل، ودعت الدول الأعضاء إلى تعبئة المكاتب الإحصائية ومكاتب التخطيط الوطنية والسلطات الأخرى ذات الصلة وتعزيز قدرتها على الأخذ بنهج نُظمي في جمع بيانات مخاطر الكوارث وتحليلها وإثبات صحتها لإضفاء الطابع المؤسسي على استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات والاستثمارات في مختلف القطاعات. وعلاوة على ذلك، سلمت الجمعية العامة بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في 2 تموز/يوليه 2018، للإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، باعتباره دليلا تسترشد به الدول الأعضاء لضمان توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات نوعية جيدة وإمكانية الوصول إليها في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وباعتباره يشكل مساهمة في تنفيذ إطار سِنداي.

71 - وشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 17/2021 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الدولَ، وكذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، وفقا لولايات كل منها ووفقا للمبادئ الإنسانية، وعلى أساس التعلم من تجربة جائحة كوفيد-19، على مواصلة توسيع نطاق النهج الاستباقية، ونظم الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات المبكرة، والتنبؤ، والاستجابات الوقائية والتأهب لحالات الطوارئ، وتحسين تحليلات البيانات المتعلقة بالتنبؤ والمخاطر على صعيد القطاعات، وتعزيز الرصد المنهجي للمخاطر، والقدرات المتصلة بالإنذار المبكر والتأهب.

72 - وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية أن تعزّز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية، وذلك بوسائل منها تحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة وتحليلها والإبلاغ عنها واستخدامها.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

73 - عملا بمقرر اللجنة الإحصائية 116/50 (انظر E/2019/24)، الذي أيدت فيه اللجنة الإحصائية وضع إطار مشترك للإحصاءات المتصلة بالكوارث، وعملا بالمقرر 108/10 للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي (انظر E/2021/46)، الذي أعربت فيه لجنة الخبراء عن التزامها أن تواصل، جنبا إلى جنب مع الدوائر الإحصائية، بذل الجهود من أجل إتاحة المعلومات الجغرافية المكانية والإحصاءات المتصلة بالكوارث وتوسيع نطاق تلك الإتاحة، كُلف فريق أساسي يضم شعبة الاحصاءات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بإعداد الاختصاصات لإنشاء آلية وشبكة رسميتين[3].

74 - وعقد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث، الذي تتشارك في رئاسته حاليا شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والذي يتولى المكتب تقديم الدعم له بأعمال الأمانة، عقد اجتماعه الأول في 25 و 26 أيار/مايو 2021. ويقدم الفريق التوجيه بشأن إنتاج ونشر واستخدام الإحصاءات المتصلة بالكوارث لإثراء السياسات والخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتيسير تقديم التقارير بشأن خطة التنمية المتفق عليها دوليا من حيث صلتها بالحد من مخاطر الكوارث، ومقترحات بشأن عملية وضع إطار إحصائي مشترك للإحصاءات المتصلة بالكوارث، والأعمال التحضرية لأول منتدى لخبرائه، وتحديد مواضيع البحث فيما يتعلق بإطار مشترك للإحصاءات المتصلة بالكوارث.

75 - وتتوخى خطة عمل الفريق العامل المعني بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث للفترة 2020-2023 تحقيق أربعة أهداف شاملة، وهي: (أ) تعزيز الاتصال والتوعية؛ (ب) تنفيذ الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث؛ (ج) تصميم وإعداد عمليات قائمة على سيناريوهات بشأن مختلف الأخطار؛ (د) توفير منبر للحوار والتنسيق وبناء القدرات.

ثاني عشر - الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والمخدرات

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

76 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 196/75 بشأن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

(3) انظر التقرير التحليلي الذي أعده الفريق العامل المعني بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، المتاح باللغة التي قُدِّم بها فقط على الصفحة الشبكية ذات الصلة التي تتعهّدها لجنة الخبراء (http://ggim.un.org/meetings/ggim-committee/11th-session).

والجريمة أن يواصل تزويد الدول الأعضاء بالدعم، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى التصدي للصلات القائمة بين صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بشكل غير مشروع والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بوسائل منها الدعم التقني وتحسين جمع البيانات وتحليلها وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

77 - وفي القرار نفسه، كررت الجمعية العامة دعوتها الدول الأعضاء إلى الاعتماد التدريجي للتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية للعدالة الجنائية، وطلبت إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل، في إطار ولايته الحالية، القيام بانتظام بجمع البيانات والمعلومات المتسمة بالدقة والموثوقية وحسن التوقيت وقابلية المقارنة، وتحليلها ونشرها وأن يواصل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، استحداث الأدوات التقنية والمنهجية وتحليل الاتجاهات ودراستها من أجل تعزيز المعرفة بالاتجاهات التي تسلكها الجريمة.

78 - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها 198/75 بشأن التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، والأوساط العلمية والمجتمع المدني عند الاقتضاء، تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدرتها على تطوير آليات الإبلاغ الخاصة بها، بسبل منها استبانة الثغرات في الإحصاءات الراهنة المتعلقة بالمخدرات واستطلاع إمكانيات تعزيز الأدوات القائمة لجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الوطني.

79 - وفي القرار نفسه، أشارت الجمعية العامة إلى مقرر اللجنة الإحصائية 110/48 بشأن إحصاءات المخدرات وتعاطيها، وشجعت التعاون بين اللجنة الإحصائية ولجنة المخدرات، ضمن ولاية كل منهما، على تبادل المعلومات بشأن أحدث اتجاهات البيانات المتعلقة بمشكلة المخدرات على الصعيد العالمي، وشددت على الحاجة إلى بناء القدرات الإحصائية الوطنية من أجل دعم الدول الأعضاء في تحسين نوعية إحصاءات المخدرات وتوافرها، ومن أجل الاستجابة بفعالية لطلبات جمع البيانات الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودعت المنظمات الدولية والإقليمية إلى دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد، بناء على طلبها.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

80 - سيكون معروضا على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك عن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.3/2022/14). ويتضمن التقرير استعراضا للأنشطة والإنجازات منذ عام 2019. ويعرض، في جملة مستجدات أخرى، أدوات منهجية جديدة تم تطويرها خلال السنوات القليلة الماضية، مثل الإطار المفاهيمي الجديد للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والمبادرة المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن النماذج الاستقصائية الموحدة المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة؛ والإطار الإحصائي لقياس حالات قتل النساء والفتيات بدافع جنساني، الذي وضعه المكتب المعني

بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وعلاوة على ذلك، يبين التقرير التحديات الراهنة والأنشطة المقبلة التي ينبغي القيام بها على الصعيد الدولي.

81 - وقد أُنجزت جميع الأنشطة المتعلقة بتطوير الأدوات المنهجية المتوخاة في خريطة الطريق التي عُرضت على اللجنة في عام 2019 (انظر E/CN.3/2019/19) أو هي بصدد أن تُنجَز. وقد تحققت جميع الغايات المتعلقة ببناء القدرات الواردة في خريطة الطريق لعام 2019 المحدَّثة، باستثناء إنشاء مركز تميز في مجال إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا. فرغم تواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الجهات المانحة المحتملة، لم يتسن تأمين الموارد اللازمة لذلك.